



دورة عام ٢٠١٨

البند ١٩ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨

[بناء على توصية لجنة التنمية الاجتماعية (E/2018/26)]

٢٠١٨/٦ - ثالث استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، ٢٠٠٢

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى أن خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام ٢٠٠٢ التي اعتمدها الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة التي عقدت في مدريد من ٨ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢^(١) ورد فيها أن الاستعراض المنهجي لتنفيذها من قبل الدول الأعضاء أمر مطلوب باعتباره أساسيا لنجاح الخطة في تحسين مستوى معيشة كبار السن،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ١٤٤/٧٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، والقرارات السابقة التي اتخذتها الجمعية بشأن الشيخوخة، وكذلك قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/٣٣ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦^(٢) والقرارات السابقة لمجلس حقوق الإنسان المتعلقة بالشيخوخة،

وإذ يشير كذلك إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي دعا الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، في قراره ١٤/٢٠٠٣ المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، إلى المشاركة في نهج ينطلق من القاعدة لاستعراض خطة عمل مدريد وتقييمها،

(١) تقرير الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، مدريد، ٨-١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.IV.4)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والسبعون، الملحق رقم ٥٣ ألف والتصويب (A/71/53/Add.1) و A/71/53/Corr.1، الفصل الثاني.



وإذ يضع في اعتباره أن لجنة التنمية الاجتماعية قررت، في قرارها ١/٤٢ المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤^(٣)، استعراض خطة عمل مدريد وتقييمها كل خمس سنوات،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام^(٤) الذي استند إلى نتائج ثالث استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد،

وإذ يلاحظ أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالشيخوخة وإسهامه في تنفيذ خطة عمل مدريد ومتابعتها،

وإذ يلاحظ أيضاً ما قامت به الخبرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، التي عينها مجلس حقوق الإنسان، من أعمال بشأن تقييم الآثار المترتبة في حقوق الإنسان على تنفيذ خطة عمل مدريد،

وإذ يشير إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٥) التي تتضمن عدداً من الغايات الطموحة والعالمية التي تختص بكبار السن، وإذ يشدد على أهمية العمل على مراعاة الأمور التي تهم كبار السن في تنفيذ الخطة لئلا يترك الركب وراءه أحداً، بمن فيهم كبار السن،

وإذ يسلم بأن شيخوخة السكان من أهم الاتجاهات التي يُحتمل أن تحدث إلى أي مدى يمكن تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، وإذ يسلم أيضاً أن تنفيذ الاتجاهات ذات الأولوية المحددة في خطة عمل مدريد واستراتيجيات التنفيذ الإقليمية ذات الصلة سيساعد على تحقيق الأهداف وسيسهل في الجهود المبذولة حتى لا يترك الركب أحداً،

وإذ يشدد على أن تعزيز التعاون الدولي بمختلف أشكاله وسبله، باعتباره مكماً للجهود الإنمائية الوطنية، أمر أساسي لدعم البلدان النامية في تنفيذ خطة عمل مدريد،

وإذ يقر بالخطوات التي اتخذتها في تنفيذ خطة عمل مدريد كل من الدول الأعضاء، وآليات الأمم المتحدة وهيئاتها ومنظماتها ذات الصلة، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وإذ يلاحظ إنشاء فريق غير رسمي مشترك بين الوكالات معني بالشيخوخة في عام ٢٠١٧،

وإذ يقر أيضاً بأنه من المهم للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير ملموسة، وفقاً للتشريعات الوطنية وفي انسجام مع القانون الدولي الساري، لمواصلة حماية كبار السن ومساعدتهم في حالات الطوارئ، وفقاً لخطة عمل مدريد وإطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(٦)، ولإذكاء الوعي في هذا المجال،

وإذ يقر كذلك بالحاجة إلى إدماج منظور جنساني في جميع التدابير المتعلقة بكبار السن من أجل مراعاة الاحتياجات والتجارب الخاصة لكبار السن من النساء والرجال،

(٣) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤، الملحق رقم ٦ (E/2004/26)، الفصل الأول، الفرع هاء.

(٤) E/CN.5/2018/4.

(٥) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

(٦) قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٨٣، المرفق الثاني.

وإذ يقر بما تضطلع به مختلف المنظمات الدولية والإقليمية التي تعنى بالتدريب وبناء القدرات وتصميم السياسات ورصدها على الصعيدين الوطني والإقليمي من دور هام في تعزيز وتيسير تنفيذ خطة عمل مدريد، وإذ يقدر ما يجري من عمل في مختلف أنحاء العالم، وكذلك المبادرات الإقليمية، من قبيل المؤتمر الإقليمي الحكومي الدولي الرابع المعني بالشيخوخة وحقوق كبار السن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في أسنسيون من ٢٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، والاجتماع الحكومي الدولي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن ثالث استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة، الذي عقد في بانكوك من ١٢ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، والمؤتمر الوزاري الرابع للجنة الاقتصادية لأوروبا المعني بالشيخوخة، الذي عقد في لشبونة في ٢١ و ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وعمليات الاستعراض الإقليمية التي أجرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والتقارير التي قدمتها اللجنتان، وكذلك العمل الذي تضطلع به المعاهد، مثل المعهد الدولي للشيخوخة في مالطة والمركز الأوروبي لسياسات وبحوث الرعاية الاجتماعية في فيينا،

١ - **يقر** بالنجاح في إنجاز عملية الاستعراض والتقييم الثانية لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام ٢٠٠٢^(١)، وبما حققته العملية من نتائج على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني، حيث سلطت الضوء على عدة تحديات مشتركة بين المناطق من مختلف جوانب التحول الديموغرافي والأعراف الثقافية ومستويات التنمية الاقتصادية، بما في ذلك مستوى الصحة والرفاه المكفول للمسنين، وتحسين ما يتعلق بذلك من خدمات الصحة والرعاية، إضافة إلى توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية وتحسينها وتحقيق استدامتها، وغير ذلك من تدابير دعم الدخل، وهي كلها أمور لا تزال من الأولويات في جميع المناطق؛

٢ - **يشجع** الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز تنفيذ خطة عمل مدريد واستخدامها باعتبارها أداة لإدماج كبار السن في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٢) وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٣ - **يقر** بما لكبار السن من طاقات وبما يمكن أي يواصلوا تقديمه من إسهامات أساسية في سير شؤون مجتمعاتهم وفي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إذا أُتيحت لهم الضمانات الملائمة، ويشجع الدول الأعضاء على تهيئة بيئة مواتية لمشاركة كبار السن مشاركة كاملة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مع مراعاة التنوع في حالات كبار السن؛

٤ - **يشجع** الدول الأعضاء على مراعاة الطابع المتعدد الأبعاد لضعف كبار السن إزاء الفقر وانعدام الأمن الاقتصادي، بما في ذلك عن طريق تعزيز الصحة الجيدة والرعاية والرفاه في أثناء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني؛

٥ - **يشجع أيضا** الدول الأعضاء على إنشاء هيئات أو آليات تنسيق وطنية أو تعزيز ما هو قائم منها، حسب الاقتضاء، لكي تقوم بعدة أدوار منها تيسير تنفيذ خطة عمل مدريد، بما في ذلك استعراض الخطة وتقييمها؛

٦ - **يعرب عن القلق** من أن التقدم في السن يطرح قدرا أكبر من مخاطر الضعف البالغة إزاء انعدام الأمن الاقتصادي والفقر، ومن أن الأشخاص الذين يعيشون في مناطق تشكل بؤرا للفقر، ويكونون قد مروا بحياة الفقر والحرمان، كثيرا ما يكونون أكثر عرضة من غيرهم لأن ينحدروا أكثر في هوة الفقر وهم في سن الشيخوخة؛

٧ - **يشجع** الدول الأعضاء على مواصلة ما تبذله من جهود لتعميم مراعاة الشيخوخة في برامج عملها المتعلقة بالسياسات العامة، وازعة في اعتبارها الأهمية البالغة للترابط والتضامن والمعاملة بالمثل بين الأجيال في الأسرة لتحقيق التنمية الاجتماعية وإعمال جميع حقوق الإنسان لكبار السن، وتشجيع الإدماج الاجتماعي ومنع التمييز بسبب السن والقضاء عليه، بوسائل منها تسليط الضوء على المنظور الجنساني؛

٨ - **يشجع أيضا** الدول الأعضاء على تعزيز فهم الشيخوخة باعتبارها مسألة تهم المجتمع ككل، عن طريق التثقيف مدى الحياة وعلى جميع المستويات بهدف مكافحة التحيز والتمييز ضد كبار السن؛

٩ - **يشجع كذلك** الدول الأعضاء على النظر في تضمين استراتيجياتها الوطنية، في جملة أمور، هجاً تتعلق بتنفيذ السياسات، من قبيل التمكين والمشاركة والمساواة بين الجنسين والتوعية وتنمية القدرات، والأدوات الضرورية لتنفيذ السياسات، من قبيل وضع السياسات المستندة إلى الأدلة والإدماج والنهج القائمة على المشاركة ووضع المؤشرات؛

١٠ - **يشجع** الدول الأعضاء على النظر في تحديد معايير مرجعية للعمل على الصعيد الوطني، استناداً إلى التجارب الناجحة والممارسات الجيدة ومواطن النقص وأولويات المستقبل التي تحددها في عملية الاستعراض والتقييم على المستويين الوطني والإقليمي، وذلك للنهوض بتنفيذ خطة عمل مدريد، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لكبار السن، بما في ذلك من خلال تعزيز الآليات المؤسسية وإجراء البحوث وجمع البيانات وتحليلها وتدريب ما يلزم من الموظفين في ميدان الشيخوخة؛

١١ - **يُهيئ** بالدول الأعضاء أن تتخذ تدابير مناسبة تشمل، عند الاقتضاء، التدابير التشريعية لتعزيز حقوق كبار السن وحمايتهم، وتدابير تهدف إلى توفير الأمن الاقتصادي والاجتماعي والرعاية الصحية، والنظر في الوقت نفسه في خطة عمل مدريد وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، ومشاركة كبار السن على نحو تام في عملية صنع القرار التي تؤثر في حياتهم، وحفظ كرامتهم مع تقدمهم في السن؛

١٢ - **يشجع** الدول الأعضاء على إعداد وتنفيذ سياسات للمعاشات التقاعدية والسعي للرفع من الفعالية في نظم الحماية الاجتماعية ونظم الأمن، آخذة في الاعتبار أنه يلزم تشجيع العمل اللائق، إذ هو ما سيتيح في وقت لاحق التقاعد اللائق؛

١٣ - **يشجع أيضا** الدول الأعضاء على دعم أوساط البحوث الوطنية والدولية في إجراء دراسات عن أثر خطة عمل مدريد على كبار السن والسياسات الاجتماعية الوطنية؛

١٤ - **يشجع كذلك** الدول الأعضاء على إيلاء الاعتبار لفراه كبار السن وتوفير الرعاية الصحية الكافية لهم، بما في ذلك الرعاية الطويلة الأمد والرعاية الملطفة، ويقر بإمكانية تجنب الإصابة بالأمراض غير المعدية وآثارها أو الحد منها إلى حد كبير باتباع نهج يشمل القيام بتدخلات تستند إلى الأدلة وتكون ميسورة التكلفة وفعالة من حيث التكلفة وشاملة لمختلف الفئات السكانية ولقطاعات متعددة؛

١٥ - **يشجع** الدول الأعضاء على تسخير البحوث والخبرات العلمية والاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيا والتغير التكنولوجي السريع من أجل التركيز على عدد من الأمور منها الآثار الفردية والاجتماعية والتعليمية والصحية التي تنتج عن الشيخوخة، وخاصة في البلدان النامية؛

١٦ - **يدعو** الدول الأعضاء إلى إقامة و/أو تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني، مثل منظمات كبار السن والأوساط الأكاديمية، ومع القطاع الخاص، بغية تحسين قدرتها الوطنية على صياغة السياسات في مجال الشيخوخة وتنفيذها ورصدها؛

١٧ - **يشدد** على الحاجة إلى بناء قدرات إضافية على الصعيد الوطني مع الاسترشاد باحتياجات كل بلد على حدة، من أجل تشجيع وتيسير تنفيذ خطة عمل مدريد، ويشجع الدول الأعضاء، في هذا الصدد، على دعم صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للشيخوخة، بغرض تمكين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة من توسيع نطاق المساعدة المقدمة إلى البلدان، حسب طلبها؛

١٨ - **يدعو** الدول الأعضاء، وكذلك سائر الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي، إلى مواصلة تعاونها في تعزيز تنفيذ خطة عمل مدريد مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها مركز الأمم المتحدة للتنسيق على الصعيد العالمي في مجال الشيخوخة؛

١٩ - **يقهر** بالمساهمات الجوهرية التي تقدمها لجان الأمم المتحدة الإقليمية في تنفيذ خطة عمل مدريد واستعراضها وتقييمها، بما في ذلك تنظيم اجتماعات إقليمية للاستعراض والتقييم وإعداد وثائقها الختامية، ويهيب بالأمين العام أن يقوم بترسيخ عمل اللجان الإقليمية بشأن الشيخوخة من أجل تمكينها من تعزيز أنشطة التنفيذ التي تقوم بها على الصعيد الإقليمي؛

٢٠ - **يطلب** إلى اللجان الإقليمية أن تواصل، بما في ذلك من خلال هيئاتها الحكومية الدولية، تيسير النهوض بتنفيذ خطة عمل مدريد على أساس الأولويات المحددة في النتائج التي تسفر عنها عمليات الاستعراض والتقييم التي تجريها على الصعيد الإقليمي، باعتبار ذلك طريقة لإدماج كبار السن في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٢١ - **يدعو** لجانه الفنية إلى النظر، كل في إطار الولاية المنوطة به، في تعميم مراعاة قضايا الشيخوخة بوسائل منها إدراج الشيخوخة وشواغل كبار السن ضمن المسائل المستجدة في إطار برامج عملها، حسب الاقتضاء، واضعة في الاعتبار أهمية تحسين التنسيق وتعزيز بناء القدرات على صعيد الأمم المتحدة، عند الحاجة، بهدف تحسين حالة كبار السن؛

٢٢ - **يدعو** جميع الكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة التي يمكن أن تسهم في النهوض بحالة كبار السن إلى إيلاء مزيد من الأولوية، كل في إطار الولاية المنوطة به، لمعالجة احتياجات وشواغل كبار السن، مع زيادة أوجه التآزر فيما بينها إلى أقصى حد؛

٢٣ - **يشجع** المجتمع الدولي على تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين الدول الأعضاء، لدعم الجهود الوطنية، متى طُلب ذلك، بهدف القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، التزاماً بالأهداف المتفق عليها دولياً، بغية توفير دعم اجتماعي واقتصادي مستدام لكبار السن، وبناء القدرات في مجال الشيخوخة من خلال تقوية الشراكات القائمة مع المجتمع المدني، من قبيل منظمات كبار السن والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث والمنظمات الأهلية والدينية، ومع القطاع الخاص؛

٢٤ - **يشجع** المجتمع الدولي والمؤسسات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على القيام، كل في إطار الولاية المنوطة به، بدعم الجهود الوطنية، متى طُلب ذلك، وتوفير التمويل اللازم للبحوث ولجمع

البيانات المصنفة حسب الفئات العمرية، إضافة إلى البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وحالة الإعاقة، من أجل تحسين فهم التحديات التي تطرحها شيخوخة السكان والفرص التي تتيحها وتزويد صانعي السياسات بمعلومات وتحليلات أدق وأكثر عملية وتحديدًا عن مسائل الشيخوخة والمسائل الجنسانية والإعاقة، لأغراض من قبيل التخطيط للسياسات ورصدها وتقييمها؛

٢٥ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يتابع نتائج ثالث استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد، وبخاصة العلاقة بين التنمية والسياسات الاجتماعية وحقوق الإنسان لكبار السن، لأغراض منها توجيه عمل كيانات الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية في المستقبل على نحو أفضل، بما في ذلك عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالشيخوخة؛

٢٦ - **يطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثامنة والخمسين، في عام ٢٠٢٠، تقريرًا عن طرائق إجراء رابع استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد وعن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ١٧

١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨